إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/248
للنشر الفوري
٢٢ يونيو ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي يستكمل المراجعة الثانية بمقتضى اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد"
مع موريتانيا ويوافق على صرف ١٧,٦ مليون دولار أمريكي

استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مراجعته الثانية لأداء الاقتصاد الموريتاني في ظل برنامج يدعمه الاتفاق المعقود مع موريتانيا للاستفادة من "التسهيل الائتماني الممدد".[١] ويتيح القرار لموريتانيا سحب مبلغ إضافي قدره ١١,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل ١٧,٦ مليون دولار أمريكي)، ليصل مجموع المبالغ المنصرفة في ظل الاتفاق إلى ما يعادل ٣٣,١٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥٢,٩ مليون دولار أمريكي).

وكان المجلس التنفيذي قد وافق في مارس ٢٠١٠ على عقد اتفاق لمدة ثلاث سنوات مع موريتانيا بقيمة ٧٧,٢٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل ١٢٠% من حصة عضوية موريتانيا في الصندوق (راجع البيان الصحفي رقم 10/89).

وعقب المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، أدلت السيدة نعمت شفيق نائب المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة بالتصريح التالي:

"تستحق السلطات الموريتانية الإشادة لما أبدته من قوة أداء في ظل البرنامج الذي يدعمه اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد". فقد ساهمت السياسات السليمة، مقترنة بارتفاع الطلب الخارجي وأسعار الصادرات، في استعادة استقرار

[١] حلّ "التسهيل الائتماني الممدد" (ECF) محل "تسهيل النمو والحد من الفقر" (PRGF) باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم المالي متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الموارد التمويلية المتاحة لاستخدامها، وتعزيز الطابع التيسيري في الشروط ذات الصلة، وتوخي مرونة أكبر في مواصفات تصميم البرامج، وجعل الشرطية المصاحبة للبرامج أكثر بساطة وتركيزا. ويقدم التمويل حاليا من خلال التسهيل الائتماني الممدد بدون فوائد، مع فترة سماح مدتها خمس سنوات ونصف السنة وأجل استحقاق نهائي مدته عشر سنوات (http://www.imf.org/external/np/exr/facts/ecf.htm). ويجري الصندوق مراجعة لمستوى أسعار الفائدة على كل تسهيلاته التمويلية الميسرة مرة كل عامين.

الاقتصاد الكلي وتحسين آفاق الاقتصاد على المدى القريب. وفي نفس الوقت، لا يزال مستوى البطالة المرتفع وانتشار الفقر ومخاطر التعرض للصدمات الخارجية تشكل تحديات كبيرة يتعين علاجها بشكل حاسم.

"وتلتزم السلطات التزاما تاما بضبط أوضاع المالية العامة، وتواصل زيادة الإنفاق قصير الأجل لتخفيف أثر الارتفاع في أسعار الوقود والغذاء، وهو ما يتحقق في معظمه من خلال مدفوعات الدعم المؤقتة. ولتحقيق هذا الهدف، سيكون من الأهمية بمكان تحسين تعبئة الموارد، وخفض النفقات غير ذات الأولوية، واتباع استراتيجية حذرة في الاقتراض. وإضافة إلى ذلك، سوف يتعزز انضباط أوضاع المالية العامة والتجانس الاجتماعي بفضل عزم السلطات على إبدال نظم الدعم العام بشبكات للأمان الاجتماعي تتسم بكفاءة التكلفة والتوجه الدقيق إلى المستحقين.

"وبينما يبدو موقف المالية العامة ملائما في الوقت الراهن، نجد السلطات متأهبة لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات لمواجهة أي ضغوط تضخمية. وكانت زيادة مرونة سعر الصرف على مدار السنة الماضية انجازا جديرا بالثناء وينبغي تعزيزه بمواصلة قصر التدخل في سوق النقد الأجنبي على مقتضيات الحد من التقلبات المفرطة. ومن المطلوب أيضا لزيادة الحد من هذه التقلبات توفير مصدات وقائية خارجية عن طريق زيادة الاحتياطيات الدولية الصافية.

"وتعتبر الخطط الجارية لإصلاح القطاع المالي، بعدة سبل منها تحسين الرقابة المصرفية والمعايير المحاسبية، خططا جديرة بالترحيب. وتتمثل الأولوية القصوى في تنفيذ التوصيات الأخيرة لبرنامج تقييم الضمانات الوقائية في الوقت المناسب.

"ويكفل تقرير استراتيجية الحد من الفقر الذي انتهى إعداده مؤخرا توفير المعالجة الملائمة للتحديات الكبيرة التي تواجه موريتانيا التي سيتعين عليها مواصلة مشاركتها الوثيقة في الجهود التي يبذلها المانحون. ومن الضروري إجراء الإصلاحات الهيكلية المقررة التي تهدف إلى إعادة هيكلة المؤسسات العامة وتعزيز سوق العمل وزيادة الشفافية وتحسين مناخ الأعمال، لتشجيع إتاحة فرص العمل على أساس قابل للاستمرار وتحقيق النمو الشامل على نطاق واسع."